سلسلة الاقتصاد البديل

الصناعة كأساس في الاقتصاد البديل

سلامة كيلة

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

الصناعة كأساس في الاقتصاد البديل

سلامة كيلة

تصدر هذه الأوراق بالتعاون بين

باحث رئيس للمشروع: محمد العجاتي
ترجمة: سونيا فريد
مراجعة لغة: أيمن عبد المعطي
منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

لمتابعة أوراق هذه السلسلة ومادة أخرى مرتبطة بالعدالة الاجتماعية يمكنكم الاشتراك على موقع «عدالة اجتماعية بالعربي»
www.socialjusticeportal.org

رقم الإيداع: ٢٣٠٤٣/٢٠١٧ | الترقيم الدولي :٩-٣١-٦٥٠٧-٩٧٧-٩٧٨

نشر وتوزيع

© دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع
١١٨ شارع محيي الدين أبوالعز، المهندسين، الجيزة، مصر
موبايل: ٠١١٢٩٥٥٥٨٣ (٢+)
E-mail: info@darbadael.com
www.darbadael.com
Facebook: \dar.badael

«سلسلة الاقتصاد البديل»

الصناعة كأساس في الاقتصاد البديل

سلامة كيلة

تعريف الكاتب: كاتب ومفكر يساري، حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة بغداد، له كتابات في العديد من الصحف والمجلات العربية مثل: الطريق اللبنانية، والنهج، ودراسات عربية والوحدة، والشروق المصرية. كما أن له العديد من الكتب والبحوث والدراسات المنشورة حول الثورات وإشكاليات التنظيم، وعلاقة التراث بالحاضر والمستقبل، والأيديولوجيا والأمة والقومية العربية.

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية بدعم من قبل مؤسسة روزا لوكسمبورج من خلال الدعم المقدم لمؤسسة روزا من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية ومحتوى هذه المطبوعة مسئولية كاتبها ولا يعبر بالضرورة عن موقف منتدى البدائل العربي للدراسات أو مؤسسة روزا لوكسمبورج.

مدخل

من خلال البحث في مسألة العدالة الاجتماعية توصلت إلى ضرورة تجاوز النمط الرأسمالي، بالضبط لأنه ليس من الممكن تحقيق ذلك «في بنيته» وضمن تكوينه. لقد بحثت في إمكانية تحقيق المطالب الأولية التي طرحتها الثورات، مطالب العمل والأجر والتعليم المجاني والصحة، في حدود استمرار الرأسمالية، وأكدت على استحالة ذلك[١]. وتناولت تكوين النمط الرأسمالي بانعكاسه على هذا الأمر محليا، وتوصلت إلى أن الرأسمالية تزيد من نهب الطراف، وأن وضعها الراهن يفرض الإيغال في ذلك، وبالتالي ليس من إمكانية لأن تحقِّق وضعا يسمح بتحقيق أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية.[٢]

على أساس ذلك جرى طرح البديل الاقتصادي السياسي (الطبقي)، بالمعنى العام[٣]. كان التركيز ينصبّ على أن البديل هو، أولا، طبقي، ويعني ذلك أن الذي يطرحه هو طبقة مناهضة للرأسمالية (ضد الرأسمالية) وتسعى لتجاوزها. وثانيا أن تلعب الدولة دورا محوريا في تحقيق البناء الاقتصادي، بالضبط لأن المشروع الذي يحقق العدالة والتطور ليس في وارد الرأسمالية، ولهذا لا تميل إلى الاستثمار في نمط اقتصادي لا يتوافق مع مصالحها، كما أشرت في ورقة سابقة[٤]. ولا شك في أن هذا الدور للدولة لا بد من أن يصاغ على ضوء دراسة تجارب متعددة للدولة قادت إلى الفشل، أو حققت التطور الضروري لكنها أصيبت بالعجز. حيث سنجد بأن

(١) هذا ما جرى بحثه في ورقة سابقة. أنظر، مجموعة باحثين «العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية (أوراق مؤتمر القاهرة ١٨ و١٩ مايو ٢٠١٤)» إصدار منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ، حيث قدمت بحثا بعنوان، الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في الثورات في البلدان العربية، ص ٢٩ – ٣٨. والكتاب موجود على الرابط: http://www.afae-gypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=445

(٢) وهذا ما جرى بحثه في ورقة سابقة، انظر: مجموعة باحثين «العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية» إصدار منتدى البدائل العربي، ط١/ ٢٠١٦، حيث قدمت ورقة بعنوان، الرأسمالية والعدالة الاجتماعية: النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم ينفي العدالة الاجتماعية، ص ٤٩ –٦٧. والكتاب موجود على الرابط: http://www.afa-egypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=504

(٣) في ورقة سابقة، وهي الثالثة في مشروع العدالة الاجتماعية في الثورات العربية، حاولت أن أقدّم تصورا حول البديل الاقتصادي بمعناه العام، انظر: مجموعة باحثين «الاقتصاد البديل المفهوم والقضايا في المنطقة العربية» إصدار منتدى البدائل العربي، حيث قدمت ورقة بعنوان، العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل، ص ١٣ – ٣٩. والكتاب موجود على الرابط: http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=553

(٤) انظر، سلامة كيلة، الرأسمالية والعدالة الاجتماعية: النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم ينفي العدالة الاجتماعية، سبق ذكره.

في حوزتنا تراثا كبيرا من الخبرة وكذلك من الأخطاء التي تفسّر سبب الفشل، أو العجز عن الانتقال إلى مرحلة أرقى.

في كل الأحوال ما سوف نتناوله هنا هو النمط الصناعي البديل، ما دمنا انطلقنا من أن الصناعة هي جوهر عملية التطور. حيث أن ضرورة التصنيع، التي هي حتمية، تفرض البحث عن الصيغة الممكنة في الواقع لبناء الصناعة بعد عقود طويلة من منع التصنيع، ومحاولات واجهت ظروفا فرضت انهيارها، وبالتالي ظل التصنيع هامشيا في التكوين الاقتصادي. وكانت مرحلة سيطرة اللبرلة، التي بدأت بالخصخصة وتحرير الاقتصاد، هي مرحلة تصفية الكثير من الصناعات التي نشأت في مرحلة سيطرة «النظم القومية».

وحين كنا نتحدث عن بناء الصناعة فقد كنا نتناول الأمر في إطاره العام، أما حين نتحدث عن الصناعة البديلة نكون قد انتقلنا من المنظور العام إلى «الخطة العملية»، أي إلى «وصفات صالحة للتطبيق»،[٥] وقد نستطيع وضع «وصفة سليمة»، لكنها ستكون بعيدة عن الواقع، بالضبط لأن هذا الواقع ليس قائما بعد، ويقوم فقط بعد استلام السلطة. بالتالي فإننا في هذه الحالة نتناول مستوى تقني «أدق» مما يمكن أن يُطرح الآن، لأن تحديد طبيعة الصناعة وأولويات بنائها يرتبطان باللحظة التي يصبح فيها من الممكن وضع خطة عملية بعد أن تكون السلطة قد أصبحت بيد الطبقة التي باتت هي معنية ببناء الصناعة كجزء من منظورها لمصالحها، ولمصلحة المجتمع ككل. فمثلا، عند وضع «خطة عملية» لا بد من تحديد هل أن الأولوية هي للصناعة الثقيلة أو للصناعة الخفيفة، بمعنى آخر هل أن الأولوية هي للصناعة التي تُنتج المصانع التي تُنتج السلع، أو للصناعة الأخيرة هذه؟ وما هي أولويات صناعة إنتاج السلع، هل هي لصناعة السيارات والقاطرات وما شابهها أو لصناعة السلع الضرورية للبشر؟ وهل هي الصناعات الضرورية للحاجة المباشرة، أو هي الصناعة التي تسمى «إحلال بدل الواردات»، أو لصناعة التصدير؟ الصناعة اللصيقة بالزراعة للاستفادة من الإنتاج الزراعي أو الصناعة الضرورية لإنتاج الأسلحة؟

لا شك في أن تحديد الأولويات يعتمد كذلك على توفّر عناصر متعددة، منها المواد الأولية واليد العاملة والخبرات العلمية، والسوق، وأساسا القدرة على الحفاظ على التحكم بالسوق الداخلي وبالعلاقة مع السوق الرأسمالي.

كل هذه الأمور تطرح إشكاليات على ما يمكن أن أتناوله هنا، فالوضع ليس هو وضع «خطة عملية»، بالضبط لأن الأمر يتعلق بوجود «داتا» هي تحليل لمجمل الواقع، وهذه مسألة لا زالت بعيدة، وبالتالي ما يمكن البحث فيه هنا هو وضع بعض المؤشرات للتوجه الممكن في مجال البناء الصناعي. وهو ما يعني أن البحث سوف يبقى في إطار عمومي بشكل ما، ما

(٥) د. فؤاد مرسي «التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي» دار المستقبل العربي/ القاهرة، ط ١/ ١٩٨٢، ص ٧. حيث يشير إلى أن الكتابات التي تناولت التنمية شغلت ذاتها في البحث في تفاصيل عملية التنمية الاقتصادية.

دام لن يكون ممكنا هنا تناول «المستوى التقني»، مستوى «الخطة العملية» التي تحدِّد نوع الصناعة الضرورية في البدء، وأولوية أي صناعة نحتاجها في الواقع.

نشوء الصناعة وتجارب توسع انتشارها:

أشرت إلى أن الرأسمالية بدأت من اكتشاف الصناعة نهاية القرن الثامن عشر في إنجلترا، حيث جرى الانتقال من نمط زراعي مفكك إلى نمط تكون الصناعة هي محوره. هذا الانتقال هو الشكل «التقليدي» لنشوء النمط الرأسمالي، و«إننا نستخدم عبارة – تقليدي – بالمعنى الذي درس رأس المال فيه المسار التقليدي لتطور بلد رأسمالي اجتاز التجربة التاريخية للتراكم البدائي والثورة الصناعية».[٦] فإنجلترا هي هذا الشكل الكلاسيكي لنشوء الرأسمالية، لم يتكرر حتى في البلدان الرأسمالية الأخرى التي اتخذت مسارات أخرى، متأثرة بالتطور الذي حدث في إنجلترا. ففي فرنسا سقط النظام الإقطاعي بثورة كبيرة سنة ١٧٨٩، وبعد إذ أخذت تستفيد من التطور الصناعي في إنجلترا ببطء، إلى أواسط القرن التاسع عشر حين كانت ديكتاتورية لويس بونابرت هي الإطار الذي فرض تسريع التطور الصناعي.[٧] وفي ألمانيا، ورغم التغلغل البطيء للصناعة في بنية إقطاعية مفككة، كانت سيطرة بسمارك على الحكم هي المرحلة التي تطورت الصناعة فيها، لتتقدم ألمانيا متأخرة قليلا. كذا اليابان التي لعبت الدولة الإمبراطورية دور المؤسِّس للشركات الصناعية، ومن ثم تخصيصها، لتصبح اليابان دولة صناعية في آخر لحظة لانغلاق الدائرة بعد أن باتت الرأسمالية نمطا عالميا في ظل هيمنة الطابع الإمبريالي.[٨] بالتالي في التجارب التالية للتطور الكلاسيكي لعبت الدولة دورا متزايدا في التطور الصناعي. وكانت العديد من العناصر التي تسمح بانتقال الصناعة من بلد إلى آخر، أولها الكلفة المتدنية للصناعة، وثانيها الحجم المتوسط للمشروعات[٩]، وثالثها كانت الوسائل التقنية المستخدمة حينها بسيطة وقابلة للتمثل، وبالتالي قابلة للمحاكاة[١٠]، وهو ما كان يناسب يد عاملة غير مختصة، مكونة من الحرفيين التقليديين.[١١]

كيف نشأت الصناعة في إنجلترا؟

كل المؤشرات كانت توضّح أن توسّع الحاجة للنسيج مع التزايد السكاني فرض

(٦) مجموعة كتاب «الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة» دار ابن خلدون/ بيروت، ط ١/ ١٩٨٠، ص ١٦.

(٧) بول بايروك «مأزق العالم الثالث» دار الحقيقة/ بيروت، ط ١/ ١٩٧٣، ص٤٤ وص٥٨. حيث يشير إلى أنه كان يتعيّن على فرنسا التي باشرت تطورها الاقتصادي متأخرة عن إنجلترا أن تأخذ بالحسبان المستوى التقني الذي بلغته.

(٨) المصدر ذاته ص ٦٧.

(٩) المصدر ذاته، ص ٥٨.

(١٠) المصدر ذاته، ص ٦٧.

(١١) المصدر ذاته، ص ٦٨.

الميل لمكننتها، فكانت القطاع المحرّك للمراحل الأولى من التصنيع، ومن ثم نشأ «القطاع الحيوي الذي كان، وما يزال حتى اليوم، قطاع التعدين الحديث».[١٢] ولقد اعتمد هذا التطور على مبادرين من أناس بسطاء، حرفيين بالأساس. ولقد تحققت نهضة كبيرة حين جرى اكتشاف الآلة البخارية، وكما قال لينين «إن الثورة الصناعية هي القطن والحديد زائد الآلة البخارية».[١٣] وبالتالي إذا كانت الخطوة الأولى قد تمثلت في صنع ماكينات صناعة النسيج، لكنها «خرجت رويدا رويدا، بسبب تعقيدها المتزايد، من صناعة النسيج بالمعنى الحصري والضيّق للكلمة.. فقامت مشاغل مختصة لصنع تلك الماكينات».[١٤] بهذا نشأت الصناعة التي تنتج المصانع، التي بدورها تنتج السلع. «أطلق ماركس اسم (الصناعة الحديثة) على النظام المنبثق عن الثورة الصناعية. والسمة الأساسية له هي استخدام المكائن في الإنتاج، حيث استعملت للمرة الأولى على نطاق واسع في صناعة النسيج في القرن الثامن عشر. ومن ثم انتشرت تدريجيا إلى الصناعات الأساسية الأخرى. وبلغ الذروة حين أخذت المكائن تنشئ مكائنا».[١٥]

إذن، كان الشكل الكلاسيكي لنشوء الصناعة هو تطور الحرف، عبر تحسين الآلات «البسيطة» التي كانت لدى الحرفيين. لهذا تطورت الحرف التي كانت تنتج مسائل بسيطة (الألبسة)، والتي توسعت الحاجة إليها مع زيادة عدد السكان في القرن الثامن عشر. لكن هذا التطور أدى إلى الحاجة إلى صناعة تقوم بدور إنتاج الأدوات التي تنتج السلع، وهو ما أوصل إلى نشوء الصناعة التي تنتج صناعة إنتاج السلع (التي تسمى الصناعة الأم). وهي النقلة التي أشار إليها ماركس. هذا التطور الذي يبدو، ربما، بديهيا اليوم، أو يبدو بدون معنى، هو جوهر التطور الصناعي. حيث تصبح الأمة قادرة على إنتاج المصانع التي تنتج السلع. ولهذا حين نبحث في البديل الصناعي لا بدّ من أن تكون هذه المسألة واضحة، وحاسمة. رغم أن صيرورة التطور لن تكون في شكله الكلاسيكي سابق الذكر، حيث تطورت الصناعة بشكل كبير، وأصبحت تقنيات كل أشكالها متوفرة، بالتالي لم يعد يتعلق الأمر بالبدء بقطاع لإنتاج السلع، وصولا إلى بناء الصناعة الأم. بمعنى أن بنية الصناعة في مختلف أقسامها باتت واضحة. لكن يبقى وضع الصناعة الأم هو الجوهري، وهذا ما سوف أشير إليه حينما أتناول أشكال التجارب التي تعلقت ببناء الصناعة في القرن العشرين، والتي كانت تتجاهل، في جزء منها، مسألة الصناعة التي تنتج الصناعة الخاصة بإنتاج السلع. ففي هذه النقطة بالتحديد يظهر الفرق بين الارتباط بالمراكز الرأسمالية، والتبعية لها، وتحقيق الاستقلال عنها

(١٢) المصدر ذاته، ص ٣٣.

(١٣) المصدر ذاته، ص ٤٩.

(١٤) المصدر ذاته، ص ٥٣.

(١٥) مجموعة كتاب «الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة» سبق ذكره، ص ٩.

وبناء «اقتصاد متمحور على الذات».[١٦] حيث يمكن بناء قدرات صناعية تحقق الاستقلال بشكل ما، عن السوق العالمي، وعن الهيمنة الرأسمالية، رغم وجود التشابك العالمي الذي لا يخفى على أحد، والذي سيبقى قائما بشكل أو بآخر. ولا شك في أن بناء صناعة أم هو ما يسمح بتحقيق الاستقلال، وعدم الخشية من التشابك ضمن الحدود التي تخدم التطور المحلي.

أزمة التوسع الصناعي:

أشرت إلى نشوء الصناعة وتوسعها في بلدان أوروبا الغربية والشمالية، وفي اليابان وأميركا خلال القرن التاسع عشر، وشرحت الأسباب التي سمحت بهذا التوسع. سأتحدث باختصار عن السبب الذي فرض وقف هذا التوسع، وحيث باتت مسألة انتقال الصناعة معركة بحدّ ذاتها. فقد فرض نشوء الصناعة على الرأسمالية المنتصرة البحث عن المواد الأولية الضرورية للصناعة، وعن الأسواق التي تستوعب الإنتاج الصناعي، لهذا شهد القرن التاسع عشر عملية استعمار العالم، بحيث جرى إخضاع الشعوب للنهب، وجرى التحكم في مسار «تطورها»، بما يبقيها منتجا للمواد الأولية، وسوقا لسلع قادمة من المراكز. لهذا كان نشوء صناعة فيها يفرض تقاسم المواد الأولية والأسواق، الأمر الذي فرض أن يكون بناء الصناعة مسألة محرَّمة.

وحين تشكّل النمط الرأسمالي كنمط عالمي بداية القرن العشرين، أصبح التحكم بمسار التطور في الأطراف أعلى. لهذا جرى «تجميد» التطور لعقود طويلة، هذه العقود أوجدت هوّة في التقانة، والتراكم الرأسمالي، واحتكار الأسواق، والخبرة.[١٧] وكان اختلال القوة يفرض عالمًا موحدًا تحت السيطرة الإمبريالية، وبالتالي يكرّس منع نشوء الصناعة. بهذا نلمس أن هناك وضعًا جرى تشكيله خلال قرن يؤسس لاستمرار الاختلال بين المراكز والأطراف في ظل فرض تحرير الاقتصاد والسوق المفتوح، لا يسمح في الواقع لنشوء الصناعة، ولقد بحثت في ذلك في ورقة سابقة[١٨]، وتوصلت إلى ضرورة تجاوز الرأسمالية لكي يكون ممكنا بناء الصناعة.

لكن هذا القرن شهد تجارب عديدة حملت ميلًا لبناء الصناعة، فشل العديد منها ونجح بعضها. فقد نشأ بعضها في تناقض مع الرأسمالية، وفي مسار يتجاوزها، ونشأ بعضها الآخر في إطار الرأسمالية وبتشجيع من الرأسمال الإمبريالي ذاته. هذا ما سوف أتناوله الآن.

(١٦) فكرة الاقتصاد المتمحور على الذات طرحت من قبل العديد من المفكرين الماركسيين، منهم د. محمد دويدار، ود. رمزي زكي، ود. سمير أمين، أنظر: د. رمزي زكي «الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية» دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع/الكويت، ط ١/ ١٠٨٧

(١٧) سلامة كيلة «الاشتراكية أو البربرية» دار الكنوز الأدبية/ بيروت، ط ١/ ٢٠٠١.

(١٨) يمكن العودة إلى، مجموعة باحثين «الاقتصاد البديل، المفهوم والقضايا في المنطقة العربية» سبق ذكره.

الانتشار الصناعي في عصر الإمبريالية:

خلال القرن التاسع عشر كانت حدود التوسع الصناعي قد توضحت، حيث أصبحت كل من إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، أميركا واليابان، هي الدول الصناعية. وهي الدول التي تصارعت على تقاسم العالم. في المستوى الآخر، كان النمط الرأسمالي قد أصبح عالميا، وتبلور في شكل إمبريالي، ففرضت الرأسمالية سيطرتها على الأطراف في شكل استعمار أو تبعية، وفرضت تكوينها الاقتصادي بما يحقق مصالح هذه الرأسمالية. وبهذا فقد أوقفت سيطرة هذه الدول على العالم التوسع الصناعي، بالضبط لأن الرأسمالية وجدت أن من مصلحتها حصرها في هذه المراكز فقط، حيث أنها تريد المواد الأولية التي في الأطراف، وكذلك تريدها كأسواق لسلعها. لقد بات التفوق العسكري، و«رخص سلعها» [١٩] هما أداتها لتدمير الحرف ومنع نشوء صناعة، حتى وإن اقتضى ذلك خوض الحروب.

التجربة السوفيتية كانت أول محاولة لتجاوز ذلك من خلال بناء الصناعة. لكنها كانت بالضد من الرأسمالية، وفي سياق تحقيق الاشتراكية. ولقد توسع هذا الشكل من التطور خلال القرن العشرين في بلدان أخرى، وخصوصا في الصين. بمعنى أن هذه المحاولة تمت على الضد من الرأسمالية، وفي صراع معها، وكذلك بالقطع مع السوق الرأسمالي. وهي التجربة التي سنشير إليها في الأخير، وقبل ذلك يجب أن نتناول التجارب التي جرت في إطار الرأسمالية (أو على هامشها). حيث سيظهر واضحا ميل الرأسمالية لمنع التطور الصناعي خارج الحدود التي تبلورت فيها في القرن التاسع عشر، وكذلك يظهر أن كل هذه التجارب كانت خاضعة لـ «مصلحة سياسية»، أو «مصلحة اقتصادية». وكانت في الأخير تجارب فاشلة.

سنشير هنا إلى ثلاث تجارب: الإحلال بدل الواردات، الصناعة من أجل التصدير، نقل الصناعة من المراكز إلى الأطراف.

الشكل الأول، الشكل القائم على «**الإحلال بدل الواردات**». في هذه الحالة كان الأمر يتعلق بـ «أن تلبي الطلب الداخلي بإحلال تنمية الإنتاج المحلي محل المنتجات المستوردة»[٢٠]، وهي استراتيجية نشأت في أميركا اللاتينية خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، من قبل «المدرسة النظرية» المسماة باللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية، وخصوصًا كتابات الأرجنتيني راؤول بريبيش.[٢١] وهي استراتيجية تقوم على الانفصال عن المركز الرأسمالي «بالاعتماد على جرعة جيدة من الحمائية وعلى تدخل منسق

(١٩) يمكن العودة إلى، مجموعة باحثين «الاقتصاد البديل، المفهوم والقضايا في المنطقة العربية» سبق ذكره.

(٢٠) د. أنور عبد الملك وآخرون «الجيش والحركة الوطنية، مصر، اليابان، الكونغو، فيتنام، باكستان» دار ابن خلدون/ بيروت، ط ١/ ١٩٧٩.

(٢١) د. فؤاد مرسي «أزمة التنمية الاقتصادية العربية» دار الثورة للصحافة والنشر/ بغداد، ط ١/ ١٩٧٩.

من الدولة».[٢٢] يشير كل من توما كوترو وميشيل إسّون إلى أن النجاحات المسجلة لهذا النموذج لم تمنع «من الاصطدام بضغوط أساسية لم يكن باستطاعته تنحيتها إلى الأبد». ويكمل أن «العامل المعرقل الأول والذي يظهر بمنتهى الوضوح هو التبعية فيما يتعلق بالسلع التجهيزية» حيث أنه «بصفة عامة يجتاز التصنيع بإحلال الواردات بسرعة بالغة مرحلة الإحلال -السهل - أي الإحلال الذي يتعلق بالصناعات التقليدية (الغذاء، الكساء)، ويمتد بهذا القدر أو ذاك من النجاح إلى الصناعات الوسيطة الرئيسية (الزجاج، الأسمنت، الصلب)، غير أنه يصطدم بعدم القدرة على توسيع العملية لتشمل صنع السلع الرأسمالية الأكثر تعقيدا». لذا «يغدو التصنيع بالتالي مبتورا»، حيث أنه «لا يشمل مجموع قطاعات الصناعة. وهو يخفق، بوجه خاص، في الامتداد إلى السلع التصنيعية، التي تعتمد اقتصادات المحيط من أجلها بصورة متزايدة على المعدات المستوردة».[٢٣]

ويشرحا بمصطلحات ماركسية المسألة كالتالي:

«إذا استعدنا المصطلحات الماركسية عن القسمين الإنتاجيين فإن القسم ٢ الخاص بالسلع الاستهلاكية –ينزوي– داخل البلاد، غير أن القسم ١ الخاص بالسلع الإنتاجية يمر عبر السوق العالمية».[٢٤] وهنا تظهر مشكلة الاستيراد وعجز الميزان التجاري من طرف، و«قرار» المركز الرأسمالي من طرف آخر. الأول يفترض التصدير (وهنا نعود إلى التصنيع من أجل التصدير) أو إلى الاستدانة لتغطية العجز، وهو ما يوقع في كل الأحوال في حبائل المراكز الرأسمالية. ويوضح كل من كوترو وإسّون أن الأمر يعود إلى التركيز على مادة أولية من أجل التصدير، سواء كانت زراعية حيث تجري «تنمية الموارد الطبيعية»، مثل الزراعة، ليكون هناك قطاع زراعي تقليدي يتعلق بالغذاء وآخر يتعلق بالتصدير.[٢٥] أو يقدم البترول هذه المادة.

بالتالي تبقى إشكالية القسم ١ المشار إليه جوهرية هنا. بمعنى أنه يمكن تطوير صناعة الإحلال فيما يتعلق بالسلع البسيطة الاستهلاكية، لكن تقف سياسة الإحلال عاجزة عن الوصول إلى القسم ١ المتعلق بالسلع الإنتاجية. القسم المتعلق بإنتاج وسيلة الإنتاج. هنا يخضع التطور في إطار النمط الرأسمالي لتحكم المراكز الرأسمالية. لهذا انهارت تجارب أميركا اللاتينية حينها، لكنها فتحت على «نمط جديد» يقوم على دور الشركات المتعددة الجنسية، حيث أن الفجوة التكنولوجية هذه تهيئ لنشاط هذه الشركات في سياق استثمارها العالمي، بالتالي «سينشأ عندئذ تقسيم للعمل بين رأسمال قومي يتركز على الصناعات الأكثر تقليدية، والشركات المتعددة الجنسية المتخصصة في

(٢٢) توما كوترو وميشيل إسّون «مصير العالم الثالث، تحليل ونتائج وتوقعات» ترجمة خليل كلفت، دار العالم الثالث/ القاهرة، ط ١١٩٩٥، ص ١٣٨.

(٢٣) المصدر ذاته، ص ١٤٠.

(٢٤) المصدر ذاته، ص ١٤٠.

(٢٥) المصدر ذاته، ص ١٤٠.

القطاعات الأكثر حداثة، مثل السيارات والإلكترونيات».[٢٦] وهذا يفتح على شكل جديد نشأ بعدئذ سوف نتناوله في فقرة أخرى.

إن مأزق هذا الشكل من التصنيع يكمن في أنه يسمح بتطوير صناعة استهلاكية، دون أن يستطيع الانتقال إلى مرحلة أعلى تتمثل في بناء الصناعة التي تنتج الصناعة، والتي تتسم بمستوى تقني أعلى، وهو الأمر الذي يجعلها تدخل مأزقا لا حلَّ له، سواء لأنها تفرض فتح السوق المحلي لاستثمار الاحتكارات العالمية، وهذا ينتج صناعة لها مشكلات أخرى سنتطرق إليها لاحقا، أو لأنها تقع في مشكلة «ضيق السوق»، وبالتالي تندفع إلى البحث عن الصناعات التي يمكن أن تصدّر. هنا تظهر حالة الإنتاج الصناعي من أجل التصدير.

الشكل الثالث هو الصناعة من أجل التصدير، ولقد أشرت للتو إلى أن أزمة صناعة الإحلال بدل الواردات كانت تفرض الانتقال إلى سياسة التصنيع من أجل التصدير لتعديل العجز في الميزان التجاري أو تجاوز «ضيق السوق». هنا سأشير إلى تجارب بدأت بدعم المراكز الرأسمالية لكنها كانت مضطرة كذلك إلى التوجه نحو سياسة التصنيع من أجل التصدير، وأخرى قامت على أساس هذه السياسة. الأولى تمثلت في التجارب التي انطلقت من «استراتيجية استثمارية تقوم على إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد والإنتاج»[٢٧]، أي انطلقت من «الصناعة التصنيعية».[٢٨] يتعلق الأمر هنا خصوصا بدول جنوب شرق آسيا، التي أطلق عليه وصف «النمور الآسيوية»، وهي كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ، التي قامت تجربتها على دعم الرأسمالية، والأمريكية بالتحديد، في سياق السعي لوقف «المد الشيوعي» بعد انتصار الثورة الصينية سنة ١٩٤٩، وانفجار الحرب الكورية ١٩٥٣/١٩٥١، وكذلك انطلاق الثورة في الهند الصينية. حيث سمحت المراكز الرأسمالية لهذه البلدان بأن تطور صناعاتها، وأن تُدعم بالخبراء والتقنيين، وبالمعونات المالية من أجل أن تُنهض الصناعة وتطور الاقتصاد بما يمنع تحوّلها نحو الشيوعية. وكانت الدولة هي العنصر الأساس في كل هذه التجربة، التي بدأت في سياسة «الإحلال بدل الواردات»، وهي السياسة التي تبدو في كل التجارب كأولوية بغض النظر عن المنظور الأبعد الذي يحكم التطور.

لكن «ضيق السوق» يفرض أن تلجأ إلى التصدير، وهو الأمر الذي يفرض عليها التركيز على الصناعات القابلة للتصدير. يشير د. إبراهيم العيسوي إلى أن الاتجاه نحو التصدير لم يكن اختيارا بالنسبة لهذه الدول، بل كان نتيجة استنفاد سياسة إنتاج بدائل الواردات، نتيجة

(٢٦) المصدر ذاته، ص ١٤٢.

(٢٧) د. محمود عبد الفضيل «العرب والتجربة الآسيوية» سلسلة أوراق عربية ٢٦، مركز دارسات الوحدة العربية/ بيروت، ط ١/ ٢٠١٢، ص ١٠.

(٢٨) توما كوترو وميشيل إسّون «مصير العالم الثالث» سبق ذكره، ص ١٣٤.

ضيق السوق ونقص النقد الأجنبي.[٢٩] وحيث كانت الأجور المنخفضة هي «نقطة الارتكاز» في تكوين الميزة النسبية للمنتجات الصناعية.[٣٠] ويوضّح أن ظروف الرواج العالمي في الستينات وحتى أوائل السبعينات، وتطبيق التفضيلات الجمركية من جانب الدول الرأسمالية، كانت جوهرية في نجاح هذه السياسة. لكن، فرض النهوض الصناعي إلى نشاط عمالي كبير أفضى إلى زيادة في الأجور في هذه البلدان (والعيسوي يدرس حالة تايوان لكنه يعتبر أنها شبيهة بكوريا الجنوبية)، وهذا ما أفضى إلى «تخلص ميزة الأجور المنخفضة» مما جعل الميزة النسبية لصادراتها في تناقص في السوق العالمي. وبهذا تآكلت الميزة النسبية للصادرات نتيجة ارتفاع الأجور كما أشرنا، لكن أيضا نتيجة ظهور منافسين جدد (نمور جديدة كما يسميها د. محمود عبد الفضيل)، مستويات الأجور فيها منخفضة، وبعد ظهور «النزعة الحمائية» في أسواق التصدير.[٣١]

الدول الجديدة، وهي ماليزيا، تايلاند، وإندونيسيا، بدأت كذلك بسياسة الإحلال محل الواردات، لكن «ضيق السوق» فرض عليها التوجه إلى «نظام تجاري يقوم على التحيّز التصديري».[٣٢] لم يكن يبدو أن هذه النمور الجديدة قد أسست لقاعدة صناعية متينة كما فعلت كوريا الجنوبية أو تايوان، لهذا كانت معرضة لتقلبات الأسواق أكثر. خصوصا بعد زيادة «النزعة الحمائية»، ودخول الصين كمنافس «لا يُقهر» منذ تسعينات القرن العشرين[٣٣]. ولهذا دخلت هذه الدول في مرحلة النشاط المالي، الذي بات سمة أساسية في اقتصاداتها في تسعينيات القرن العشرين، الأمر الذي قاد إلى الأزمة سنة ١٩٩٧.

هنا نلاحظ بأن هناك عنصرين لعبا دورا جوهريا في «نجاح» هذه التجارب لعدد من السنوات، أولها الأجور المنخفضة لليد العاملة، وثانيها التفضيلات الجمركية التي كانت المراكز الرأسمالية تقرها في العلاقة مع هذه الدول. ولقد ظهر أن الحراك العمالي كان يفضي إلى زيادة الأجور، وأن المراكز الرأسمالية شهدت مرحلة انكماش مما دفعها إلى إعلاء «النزعة الحمائية»، وكلا المسألتين فرضتا فشل الدول في استمرار عملية التصنيع فيها، وانهيار الصناعة في الدول الأضعف، مثل النمور الجدد. وهذا يوضح كيف أن «السوق العالمي» ظل هو المتحكم في عملية التطور الصناعي.

الشكل الرابع يتمثل في توظيف الرأسمال الإمبريالي في صناعات الأطراف، لمسنا هذا الميل في تجارب الإحلال بدل الواردات، وأيضا في التصنيع من أجل التصدير، حيث كان في الأولى يستغل

(٢٩) إبراهيم العيسوي «نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر» دار الثقافة الجديدة/ القاهرة، ط ١/ ١٩٩٥، ص ١٢٠.

(٣٠) المصدر ذاته، ص ١١٥.

(٣١) المصدر ذاته، ص ١١٩.

(٣٢) المصدر ذاته، ص ١٢١.

(٣٣) د. محمود عبد الفضيل «العرب والتجربة الآسيوية» سبق ذكره، ص ١٠.

«الفجوة التكنولوجية»[٣٤]، وفي الثانية رخص اليد العاملة. ولقد ظهر الشكل الأول في أميركا اللاتينية، حيث عمدت الشركات الصناعية الأمريكية لفتح فروع لها هنا نظرا لحجم السوق، وكانت البرازيل هي البلد الذي ركّزت عليه خلال سبعينات القرن العشرين، لكن وقعت الشركات في مأزق، لأنها وقعت في «تنافس ذاتي»، أي أن ينافس إنتاجها هناك إنتاجها في المركز، كما حدث مع شركة فورد للسيارات، لهذا انسحبت بعد أن أغلقت مصانعها. لكن منذ ثمانينات القرن العشرين أصبح ميل الرأسمال للتوظيف في دول جنوب شرق آسيا، في الصناعة من أجل التصدير، «ولقد جاءت الدفعة الكبرى لهذا النموذج منذ منتصف الثمانينات، عندما بدأت مرحلة ما يسمى (الين القوي)، عندئذ بدأت الشركات اليابانية تبحث عن إعادة توطين أنشطتها الصناعية في بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا، وذلك لكي تتغلب على مشاكل سعر الصرف المرتفع للين، وارتفاع مستويات الأجور النقدية نتيجة الندرة النسبية للأيدي العاملة اليابانية».[٣٥]

هذه المسألة التي ستكون في أساس نشوء الميل للتوظيف في الصناعة من قبل رأسمال المراكز في بعض بلدان الأطراف (خصوصا بلدان جنوب شرق آسيا). حيث فرض التنافس العالمي ميل الشركات الصناعية لتخفيض كلفة الإنتاج، لهذا أخذ يتجه إلى بلدان معينة تتسم بانخفاض الأجور. هذا ما ظهر في نشاط الرأسمال الياباني، لكن كذلك الرأسمال الأمريكي الذي أخذ يتجه إلى بلدان جنوب شرق آسيا، سواء لدمج الشركات الصناعية بعد أن تعرضت لأزمة تمويل بعد تراجع «الميزة التنافسية»، أو للتوظيف المباشر من خلال «نقل الصناعة». في الحالة الأولى كانت كوريا الجنوبية هي البلد الذي تعرّض لـ«غزو» الرأسمال الأمريكي، حيث باتت العديد من الشركات الكورية الكبرى فروعا لشركات أمريكية (خصوصا شركات إنتاج السيارات). وفي الحالة الثانية كان نشاط الشركات الأمريكية محدودا وعابرا في دول «النمور الجدد»، لكنه كان ضخما في الصين. حيث مثلت الصين «حالة خاصة» ربما لأنها كانت تتميّز بميزتين: رخص الأيدي العاملة، وحجم كبير للسوق الصيني ذاته، حيث كان الإنتاج يتجه إلى السوق الصيني، إضافة إلى التصدير إلى السوق الأمريكية، وأسواق العالم.

وإذا كان يجري الترويج إلى «انفلات» التوسع الصناعي، وأن الرأسمالية لم تعد معنية بحصر الصناعة في المراكز انطلاقا من هذا الشكل من التوظيف، فإن التدقيق في وضع هذا الشكل من التوظيف الصناعي يوصل إلى عدد من النتائج، حيث أن هناك فارقا في «طبيعة» الصناعة، حيث يمكن أن تقوم على بناء مصانع كاملة بهدف إنتاج السلع، أو يمكن أن تكون «فروعا» تكمل ما يصنع في المراكز، وأقصد «صناعة التجميع»، أي أن الصناعة هنا تتمثل في تجميع «قطع»

(٣٤) انظر تحليل ذلك في: د. محمود عبد الفضيل «العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة» مركز دارسات الوحدة العربية/ بيروت، ط/ ٢٠٠٠، ص ٩١-١٢٢، وأيضا ص ١٦٩-١٨٢.

(٣٥) توما كوترو وميشيل إسّون «مصير العالم الثالث» سبق ذكره، ص ١٤٢.

السلعة في بلد من العالم الثالث، هذه «القطع» المصنوعة في المراكز. وسوف نجد أن «الصناعة الحقيقية» متمركزة في بعض بلدان جنوب شرق آسيا، خصوصا كوريا، تايوان، وبالأساس في الصين. ثم أنها لا تصبح جزءا من بنية الاقتصاد المحلي بل تبقى «خارجية»، أي تبقى على هامش الاقتصاد، بعضها يستخدم عمالة كثيفة، وبعضها يستخدم عمالة محدودة، وغير ماهرة. طبعا مع الإشارة إلى خروج الفائض بشكل سلس دون أن يعاد تدويره في البلد المعني.

وربما كان انهيار الاشتراكية في أوروبا الشرقية قد فتح المجال للرأسمال الألماني بالأساس، والأوروبي عموما، أن يسعى للسيطرة على الصناعات في هذه البلدان، أو إقامة مصانع فيها استفادة من «رخص اليد العاملة» (تدني الأجور).

إذن، الرأسمال الإمبريالي سعى منذ ثلاث عقود تقريبا لكي يستثمر في الصناعة في بعض مناطق العالم، مستفيدا من تدني الأجور بالتحديد، لكنه كان حينما ترتفع الأجور يبحث عن مناطق أخرى، بالضبط لأنه يريد الاستفادة من هذه «الميزة التنافسية» في سياق التنافس القاسي بين الاحتكارات في مجال السلع الصناعية (ومجمل القطاعات الأخرى). وفي الواقع نجد أن هذه الصناعات تُقام وترحل دون أن تترك أثرا مهما، سوى نهب الفائض، وترك بطالة واسعة، وميزان تجاري مختلّ بشكل مريع. إنها تترك اقتصادا مدمرا، وبلد مفقر، دون أن يستفيد لا في الخبرة ولا في التقنية.

في الفقرات السابقة حاولت شرح طبيعة «الأنماط الصناعية» التي نشأت في منظور رأسمالي، لكي أشير إلى أن كل هذه الحالات لم تكسر «منطق الرأسمال» القائم على التحكم في حدود انتشار الصناعة، وبالتالي استمرار فرض انقسام العالم إلى مراكز وأطراف، وإبقاء الأطراف دون تصنيع. وما يعزز ذلك أن الصناعة القائمة في المراكز الرأسمالية تعاني من الكساد نتيجة التنافس الشديد، و«ضيق السوق»، أو نتيجة إنتاج السلع التي تتجاوز حدود السوق. لهذا نجدها تتطاحن من أجل تدمير كل منها الآخر، أو فرض الاندماج بينها. وكما لاحظنا أن الميل لإقامة مصانع في بعض الأطراف (وفي الصين) هو من أجل تقليص كلفة الإنتاج لكي يكون ممكنا كسب المنافسة. ولا شك في أن أميركا كانت الأكثر أزمة في هذا المجال، حيث يشهد ميزانها التجاري اختلالا منذ سبعينات القرن العشرين، نتيجة قدرة أوروبا واليابان على المنافسة، لهذا وجدنا كيف أن صناعاتها الأساسية (السيارات والطائرات والسفن البحرية) عانت من الأزمة في ثمانينات القرن الماضي لهذا أخذت تنتقل إلى جنوب شرق آسيا، والى الصين بالتحديد.

الآن، يمكن أن نحدد مشكلات كل هذه الأشكال من «التطور الصناعي»، حيث سنلمس أنها ظلت محكومة، من جهة بتحكم المراكز الرأسمالية، ومن جهة أخرى بحدود السوق المحلي الذي كان لا يتسع لإنتاج صناعي، فالصناعة تحتاج إلى أسواق واسعة وليس إلى أسواق ضيقة، لأن نجاح المصنع يعتمد على قدرته على

إنتاج الحد الذي يسمح بتحقيق الربح. لهذا وجدنا أن أزمة كوريا وتايوان في ستينات وسبعينات القرن الماضي تمثلت في أن إحلال الواردات بات يشكّل أزمة فرضت الانتقال إلى التصدير. رغم أن هذين البلدين حظيا بدعم رأسمالي لكي يتطورا رأسماليا كما شرحت، ولأن كوريا الجنوبية كذلك فقد استمرت في التطور رغم هيمنة الشركات الأمريكية على جزء من شركاتها الكبرى. وكوريا الجنوبية تعتبر حالة خاصة لأن تصنيعها كان بقرار أمريكي كي لا تقع تحت سيطرة الشيوعية (كما تايوان وهونغ كونغ).

لكن الانتقال إلى «الصناعة من أجل التصدير» أدخل في أزمة جديدة، خصوصا بعد أن باتت هي الشكل «الوحيد» للبناء الصناعي في بعض بلدان جنوب شرق آسيا، رغم أنها ظهرت وكأنها البديل في مسار تحقيق التطور والتنمية في بلدان الأطراف. حيث كانت محكومة من جهة من المراكز الرأسمالية من حيث التقنية والرأسمال، لكنها أيضا كانت محكومة بشكل آخر أكثر سوءا، بالضبط لأنها كانت تعتمد على وجود «أسواق تصدير»، وهي الأسواق التي تقوم دولها بإصدار قوانين تخص التفضيلات الجمركية لدول بعينها، والتي كانت تحظى بها الدول التي جرى الاستثمار فيها من أجل التصدير. لهذا حين عادت هذه الدول إلى «الحمائية» نتيجة ظروفها الاقتصادية، وقعت البلدان التي بنت استراتيجيتها على أساس الصناعة من أجل التصدير في أزمة كبيرة، فأخذت هذه الصناعات تنقل إلى بلدان أخرى، أو تنهار وتتلاشى. وهذا يوضّح بأن هذا الشكل من البناء الصناعي هو شكل ظرفي ومؤقت، يمكن أن تستفيد شركات رأسمالية عالمية منه، من خلال الاستفادة من «الميزة النسبية» لتصدير بعض السلع، لكن حين يصبح تصديرها غير ممكن لأن السوق لم يعد يحتاج أو لم يعد يستوعب إنتاجها، تغادر ويقع النموذج في مأزق، أو تنهار إذا كانت متشكلة من رأسمال محلي، أو مشترك.

فيما عدا الصين التي تسير في استراتيجية واضحة نحو التحوّل إلى دولة صناعية حديثة، ولقد حققت خطوات كبيرة في هذا المجال، وباتت القوة الاقتصادية الثانية، نجد أن كل محاولات بناء صناعة في ظل الرأسمالية، وبالأشكال التي أشرت إليها، كانت نتيجتها ليس الفشل فقط، بل كذلك نهب الدول التي مورست فيها. فقد كانت البرازيل «معجزة» في سبعينات القرن العشرين، حينما اعتمدت سياسة إحلال الواردات، ومن ثم خضعت لاستثمار الشركات الاحتكارية، لكن المعجزة انهارت قبل أن تدخل ثمانينات القرن. وكذلك كانت «النمور الآسيوية» معجزة لكن قديمها كان قد عاش الأزمة في ثمانينات القرن، حيث انفتح باب تغلغل الرأسمال الإمبريالي وسيطرته على عدد من أهم الشركات الكبرى الكورية، وأصيبت «النمور الجديدة» بأزمة كبيرة سنة ١٩٩٧، لتعود خطوات كبيرة إلى الوراء. بالتالي لم تتحوّل هذه الدول إلى دول صناعية، رغم تفاوت وضع كل منها، وربما فيما عدا كوريا الجنوبية التي رغم تغلغل الرأسمال الأمريكي والاستحواذ على شركات كبرى فيها، نجد أن دول جنوب

شرق آسيا الأخرى تعيش أزمات كبيرة، كما نجد أن بلدان أميركا اللاتينية مأزومة، وتعاني من أزمات اقتصادية كبيرة، حتى البرازيل التي حاول حزب العمال إنقاذها من الانهيار ظلت أضعف من أن تكون دولة صناعية، رغم وجود صناعات فيها.

بالتالي، فإن «نظرية» تحرر الصناعة من احتجاز الرأسمالية، أو تخلي الرأسمالية عن منع توسّع الصناعة عالميا، ليست سوى «خطاب أيديولوجي» لا معنى له. وإذا كان هناك العديد من المفكرين الماركسيين من يعتبر أن الصناعة باتت عالمية ولم تعد محصورة في المراكز فقط، فلا شك في «سوء فهم» ما جرى، ولا رؤية كيف توسّع الوجود الصناعي (الذي كان في معظمه في بلدان اشتراكية). لقد تعممت الأوهام حول كيف أن الرأسمالية لم تعد معنية بحصر الصناعة في بلدانها، وبالتالي انطلقت لبناء مصانعها في بلدان الأطراف (هكذا بالتعميم)، مستفيدة من رخص الأيدي العاملة. وبالتالي، على ضوء ذلك، باتت فكرة «حصر الصناعة» في البلدان الرأسمالية قد تلاشت، حيث تُقدَّم «المعطيات» حول «انتشار الصناعة» في الكثير من بلدان الأطراف. وهنا لا يجري التفريق بين البلدان التي حققت الاشتراكية فيها تطورا في البناء الصناعي، والبلدان التي نشط الرأسمال فيها بالأشكال التي أشرت إليها. وفي هذا السياق يُشار إلى الصين كمثال، أو حتى بعض بلدان آسيا التي شرحت أوضاعها قبلا. لكن الصين «حالة خاصة» لأنها «تسير نحو القمة»، فقد بدأت التصنيع قبل السماح للرأسمال الإمبريالي، وتعمل على الإفادة من الخبرة والتقنية، في سياق سعيها لأن تصبح مهيمنة.

من هذا المنظور، فإن كل ما جرى الحديث فيه حول «نهاية الأفكار القديمة» حول التصنيع ليس سوى خطاب إعلامي (بروباجندا)، أكثر من أنها أفكار حقيقية، لأن كل التجارب كانت تشير إلى أن الشركات الاحتكارية الرأسمالية كانت تستفيد من وضع في الأطراف في إطار التنافس فيما بينها حيث تقيم المصانع مستفيدة -كما أشرنا- من رخص الأيدي العاملة، ومن ثم تتركها للدمار بعد أن تكون قد نهبت فائض القيمة الذي جرى استخلاصه من استغلال فظيع للعمال.

من كل ذلك أعود إلى الفكرة الأساسية التي بدأت بها فيما يتعلق بالصناعة، حيث أنه بدون أن يكون هناك إرادة على أن يكون المجتمع قادرا على إنتاج الصناعة التي تنتج الصناعة التي تنتج السلع، يكون هناك مشكلة حقيقية في أي بناء صناعي. وبالتالي فإن أي فكرة لبناء صناعة يجب أن تبدأ من هذا الأساس. المسألة، طبعا، ليست ميكانيكية، وليست في أن نبدأ هذا الشكل أو ذاك، فالصين بدأت بأشكال مختلفة لكنها كانت تركز على أن تستطيع الوصول إلى لحظةٍ تكون فيها قادرة على إنتاج الصناعة لكي تستطيع الاستقلال عن هيمنة المراكز الرأسمالية القديمة. ولا شك في أن تجربة الاتحاد السوفيتي كانت مبنية بالأساس على هذا المنظور، حيث انطلقت من كيفية أن تصبح الدولة قادرة على بناء الصناعة التي تنتج الصناعة.

لا شك في أن تجارب الاتحاد السوفيتي

والصين بشكل ما مختلفة عن كل التجارب التي أشرت إليها، بالضبط لأنها بدأت بـ «القطع» مع النمط الرأسمالي، وبتكوين اقتصاد «متمحور على الذات» يسمح بتحقيق «تراكم رأسمالي» كان أساس بناء الصناعة، وتحسين وضع الشعب. وفي سياق ذلك كان الهدف هو امتلاك الصناعة، أي تحقيق التطور العلمي الذي يسمح ببناء الصناعة الأم (كما تسمى في الماركسية)، وهي تُطوِّر الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية.

خاتمة

بعد كل ذلك، ما هي الصناعة البديلة؟ هي الصناعة من الصناعة الأم إلى الصناعة الثقيلة إلى الصناعة التي تنتج السلع الاستهلاكية. لكن السؤال يتحدَّد في الأولويات التي يجب البدء بها من كل ذلك؟ هذا ما أشرت إلى أنه جانب تقني يتعلق بالوضع حال البدء في وضع استراتيجية عملية لبناء الصناعة. وفي المقابل استراتيجية جسر «الفجوة التكنولوجية» بالقدرات الذاتية، الأمر الذي يعيد إلى التعليم والتطور العلمي. لكن لا بد من لحظ وجود سوق واسع من أجل أن يكون ممكنا نشوء الصناعة وتطورها، حيث لسنا في عصر استعمار لكي تصبح القوة مدخل سيطرة واحتلال، ولسنا في وضع تنافسي عالمي يسمح بأن تنمو الصناعة وتتطور فيه. ولقد أظهرت تجارب التنمية القطرية في البلدان العربية (إضافة لمشكلات أخرى أشرت إليها) إشكالية «ضيق السوق». إن بناء الصناعة التي تنتج الصناعة، والصناعات الثقيلة، وحتى الصناعة التي تنتج السلع، يفترض السوق الواسع. هذا ما يفرض وضع كلية الأمر في سياق عربي.

whole. This is the exact opposite of the models supported by capitalism, where labourers are exploited and resources are drained.

Conclusion

The question that poses itself at the moment is: what is an alternative industry? It is the type of industry that covers all sorts of products from machine tools to consumer goods. However, planning an alternative industry requires, as mentioned in the beginning, setting priorities to determine where to begin. This is due to the fact that before the practical part, there is a technology gap that needs to be bridged and factors related to education and scientific development that need to be taken into consideration. There is also the market that needs to receive manufactured products since, as demonstrated, a thin market undermines industrialization.

al market. For example, in the case of import substitution, those countries did not have markets that were big enough for the products manufactured locally since that success of any industry is linked to its ability to find a market in which it can make profit, which was not the case. Shifting to export-oriented industrialization was, therefore, not a choice. This model was linked to the existence of markets to which products can be exported, which mean markets of the capitalist countries. The exporting process is facilitated by the privileges capitalist centers give to manufacturing countries and which were withdrawn when the centers' economic conditions necessitated the implementation of protectionism. The industries on which peripheral countries depended for a while started collapsing, which proved that this model was not permanent, also because it is subject to the control of the capitalist powers.

With the exception of China that is now taking real steps towards becoming a modern industrial state, all industrialization models in the peripheries failed even in cases when great successes were achieved at the beginning. This is demonstrated in the cases of Brazil, the Asian Tigers, and the New Tigers. With the exception of South Korea, all the countries in South East Asia suffer from economic crises. The same applies to Latin America including a country that went through several reform attempts, including politically, such as Brazil. China remains a special case because it started the process of industrialization before being involved in the capitalist system and is also undergoing continuous technological and scientific development and now has the expertise that prepares it to become a superpower. That is why it is extremely important to distinguish between countries that became industrial outside the capitalist system, such as the socialist countries, and those that operated under the umbrella of the capitalist powers. This also explains why the Soviet Union is another unique case since it is one based on severing all ties with the capitalist system, thus achieving industrial independence.

It is also noteworthy that in addition to economic independence, industrialization has to be linked to technological and scientific progress and has to benefit the people who work in it and the population as a

give the impression that capitalist centers are no longer persistent in monopolizing industries and are no longer hindering industrialization in the peripheries. However, it is the type of industry allowed by the centers that proves the falsity of such assumptions, for none of those models was totally liberated from the control of the capitalist centers and the global markets. This is because industries either focus on basic products, but never expand to machine tools or rather constitute branches of mother companies in the capitalist centers. Even in cases when industries expand beyond consumer goods such as in Korea, Taiwan, and China, such industries do not contribute to the local markets at all, but are directly exported, which means they are not part of the economy. They only use the labor force of these countries, but do not benefit them. The collapse of socialism played a major role in applying the same system in East Europe as European, particularly German, capital dominated local industries in these countries and established factories in which they took advantage of cheap labor.

Therefore, imperialist capital has for decades been taking advantage of cheap labor in different parts of the world and whenever wages increase in any country, capitalist countries withdraw their businesses, leaving large numbers of unemployed labourers, a deficit in the balance of trade, and at times a collapsing economy. Not only does the economy not benefit from these industries, but no steps are also taken towards developing the skills of the labourers.

In addition to decreasing production costs, capitalist countries were also driven by the recession that prevailed in their local markets as a result of fierce competition. This was especially the case in the United States in the 1970s when it suffered from a deficit in its balance of trade as a result of the competitive edge of Europe and Japan. That is why its major industries such as automobiles, planes, and warships suffered greatly in the 1980s and moving many of its industries to South East Asia, especially China, was a way out of the impasse.

The countries that adopted the above-mentioned industrialization models faced several challenges related to lack of independence from the glob-

demonstrated that the global market is still in control.

Third: Production off-shoring:

At a later stage of the import-substitution model, corporates from capitalist centers started operating in the peripheries in order to provide the technology that was lacking in the host country[34] that also does not have the ability to manufacture the products of these corporates. A major example was that of Ford in Brazil, which became home to several multinationals in the 1970s owing to the size of its markets. However, Ford, like other companies, was faced with a self-competition problem as their products in Brazil started competing with their products back home, so eventually it closed its factories in Brazil.

In the 1980s, capitalist countries started focusing more on South East Asia for export-oriented production. This initiative reached its peak in the mid-1980s in the stage known as the "strong yen," in which Japan decided to relocate many of its industries in South East Asia in order to overcome problems associated with the high exchange rate of the yen and the high wages of labourers[35]

This initiated a tendency by capitalist centers to move their industries to peripheries to reduce production costs. That is why they always chose countries known for cheap labor. While this started with Japan, it was also applied by the United States that moved many of its industries to South East Asia whether to merge with other companies to solve funding problems or to guarantee low wages. In the first case, South Korea was the main target of American capitalism as several major Korean companies became branches of American companies, especially in the automobile industry. In the second case, the United States operated briefly in the New Tigers, yet China was the ultimate ideal choice not only because of cheap labor, but also because of the size of its market.

Such models can initially

(34) Mahmoud Abdel Fadil, pp. 122, 169, 182.

(35) Thomas Coutrot and Michel Husson.

of these countries necessitated exporting locally produced goods and focusing on export-oriented industrialization. In fact, Ibrahim al-Essawi notes that export-oriented industrialization was not really a matter of choice for these countries, but rather the result of exhausting the benefits of the import-substitution policies owing to thin markets and shortage of foreign currency[29] and also because low wages constituted the relative advantage in these countries[30] . Essawi adds that growing global demand in the 1960s and the early 1970s and the tariff privileges provided by capitalist countries greatly contributed to the success of the Asian Tigers. However, industrial progress was accompanied by wage increases, which meant that the low wage advantage disappeared, hence leading to the reduction of the value of these countries' exports in the global market. This was accompanied by the emergence of rival countries or "other tigers," as Mahmoud Abdel Fadil calls them, which kept the low wage advantage[31].

These countries were Malaysia, Thailand, and Indonesia, which also started with the import-substitution policy then were forced by their thin markets to adopt the export-oriented model[32] . These countries did not establish an industrial base as was the case with South Korea or Taiwan. That is why they were more susceptible to market fluctuation, especially with the growth of protectionism and the emergence of China as an invincible rival as of the 1990s[33]. That is why those countries went through a stage of financial activity that did not last for long and ended with the crisis that took place in 1997.

It is obvious that two factors played a major role in the success of these experience for a number of years such as low wages and tariff privileges provided by capitalist states. However, labor rights movements had a negative impact on the first while protectionism ended the second. This led to the eventual failure of industrialization in those countries and

(29) Ibrahim al-Essawi. Asian Tigers and the Quest for Development in Egypt [Arabic]. Cairo: Dar al-Thaqafa al-Gadida, 1995, p. 120.

(30) Ibid. p. 115.

(31) Ibid. p. 119.

(32) Ibid. p. 121

(33) Mahmoud Abdel Fadil, p. 10.

but manufacturing production tools remains a problem. This led to the failure of the Latin American experiences and the emergence of a new model in which multi-nationals work in these countries to bridge the technology gap. This means that work will be divided between national capital that focuses on traditional industries and multinational corporations that deal with more advanced industries such as cars and electronics[26] .

This arrangement implies that industry in the country in which such model is introduced will never move to the next level and will keep advanced industries monopolized by the capitalist centers while still giving those centers access to the local markets of these countries.

Second: Export-oriented industrialization:

As mentioned above, export-oriented industrialization is one of the solutions to face deficits in the balance of trade and there were several countries that resorted to this strategy with the support of capitalism in order to change the structure of its economy and production[27] and those mainly focused on exporting industries[28] . This model was mainly applied in South East Asia, particularly in the countries referred to as the Asian Tigers (South Korea, Singapore, Taiwan, and Hong Kong). The experience of these countries was based on supporting capitalism, particularly American capitalism, as a means of countering the communist expansion that followed the triumph of the Chinese revolution in 1949, the eruption of Korean War in 1951-53, and the revolution in Indo-China. Capitalist centers allowed the four countries to develop their industry and economy and provided them with experts. They first started with import-substitution industrialization, which is always seen as a priority in most experiences of that type regardless of the bigger pictures that determines the strategy required for development.

However, the thin markets

(26) Ibid.

(27) Mahmoud Abdel Fadil. Arabs and the Asian Experience [Arabic]. Arab Papers Series 26. Beirut: Center for Arabic Unity Studies, 2012, p. 10

(28) Thomas Coutrot and Michel Husson.

First: Import-substitution industrialization:

This means replacing imported goods with local ones[20] , a strategy that emerged in Latin America in the 1930s and 1940s through the Economic Commission for Latin America and the writings of Argentinian economist Raul Prebisch[21] . This strategy is based on detachment from the capitalist centers through protecting local markets and a greater state role[22] . However, Thomas Coutrot and Michel Husson note that the successes of this initiative were hindered by the pressures it kept facing and which could not be overlooked for good. For example, it was not possible to end subordination to capitalist centers in different industrial aspects. It was easy to substitute imports in traditional industries such as food and clothes or major intermediate industries such as glass, cement, and steel, but it was not possible to do this with industrial goods, which still had to be imported[23]

Coutrot and Housson explain that production is divided into two parts: consumer goods and capital goods. It is possible to produce consumer goods on the local level and replace imports, but that is not applicable to capital goods, which have to go through the global market[24] . This is when the import problem emerges once more together with deficits in the trade of balance on one hand and the role played by the capitalist centers on the other hand. The country in this situation is expected to export its local products, which leads to the model of export-oriented industrialization, or to borrow money to deal with deficits. In both cases, the country is back under the control of capitalist centers[25] .

This means that import substitution can only be done with basic consumer goods,

(20) Anwar Abdel Malak et al. The Military and National Movements: Egypt, Japan, Congo, Vietnam, and Pakistan [Arabic]. Beirut: Dar Ibn Khaldoun, 1979.

(21) Fouad Morsi. The Crisis of Arab Economic Development [Arabic]. Baghdad: Al-Thawra Publishing House, 1979.

(22) Thomas Coutrot and Michel Husson. Les Destins du tiers-monde.

(23) Ibid.

(24) Ibid.

(25) Ibid.

preventing them from shifting to industrialization. With the advent of the 20th century and following decades of industrialization in the centers and lack of industrialization in the peripheries, a huge gap developed between the two whether in terms of development, capital, markets, or expertise[17] . The situation was aggravated by the adoption of the market economy, which further hinders the shift towards industrialization[18] . That is why it was obvious that industrialization in the peripheries is not possible under the capitalist system.

The 20th century witnessed a number of industrialization initiatives, some of which failed while others succeeded. Some of those experiences resisted or overlooked the capitalist system while others emerged within the capitalist framework and at times were supported by it as will be demonstrated.

Industrial expansion in the imperialist era:

In the 19th century, the major industrial countries were England, France, Germany, the United States, and Japan, which at the same time were the countries that vied for controlling the world. The expansion of industrialization was accompanied by the emergence of imperialism through which industrial countries made sure that industrialization does not reach the peripheries even if this necessitated waging wars against them[19]. The Soviet Union was the first country to break this link between industrialization and capitalism as it adopted a socialist system. This was the case in other countries, on top of which was China. The socialist case resisted the capitalist system and severed all linked with the capitalist market. However, there were industrialization attempts that took place within the framework of capitalism. Such attempts can be classified into three types: import-substitution industrialization, export-oriented industrialization, and production offshoring.

(17) Salama Keileh. Socialism or Barbarism [Arabic]. Beirut: Dar al-Konouz al-Adabiya, 2001.

(18) Alternative Economy in the Arab World.

(19) Alternative Economy in the Arab World.

ed on regular craftsmen who decided to take part in the initiative. The adoption of steam power constituted a major leap in the shift towards industrialization. For Lenin, the Industrial Revolution was the combination of textile, iron, and the steam engine[13] .

Industrialization started with machines that manufactured textile then developed to include the manufacturing of those machines, for which factories were built[14] . Therefore, there emerged two types of factories: ones that manufacture machines and others that use those machines to manufacture commodities. The mechanization of the manufacture of machines, or machine tool industry, constituted the peak of industrialism or what Karl Marx called "modern industry"[15] . Machine tool industry is, in fact, the core of industrial development since it is only when a country is capable of manufacturing the machines it needs for manufacturing commodities that it is considered industrially developed. This point has to be taken into consideration when looking at industrial alternatives since in many cases the focus was solely on the manufacturing of goods while overlooking the importance of the manufacturing machine tools, hence maintaining subordination to global capitalist centres and remaining unable to establish a self-sufficient economy[16] .

The ordeal of industrial expansion:

The emergence of industrialism and the accompanying dominance of the capitalist system necessitated looking for the raw material needed for industry as well as markets in which products can be sold. This played a major role in the imperialist wave that started in the 19th century and allowed industrial countries to drain the resources of their colonies while turning them into markets for their products and

(13) Ibid.

(14) Ibid.

(15) Imperialism and Economic Development, p.9.

(16) The idea of a self-sufficient economy was tackled by a number of Marxist thinkers such as Mohamed Dwidar, Ramzi Zaki, and Samir Amin. See Ramzi Zaki's Self-Sufficiency between Theoretical Hopes, Harsh Realities, and Objective Conditions [Arabic]. Kuwait: Dar al-Shabab for Publishing, Translation, and Distribution, 1987.

This shift constitutes the conventional emergence of capitalism and "conventional" here means the process that started with the primitive accumulation of capital in countries in which the Industrial Revolution was influential[6] . England, in fact, constitutes the classical model of the emergence of capitalism and the developments that took place there were not replicated in any of the other countries that adopted capitalism or were influenced by the English experience. France, for example, got rid of the feudal system through a historic revolution in 1789 then started gradually following in England's footsteps through shifting to industrialization, but it was not until the dictatorship of Luis Bonaparte in the mid-19th that the adoption of industrialization remarkably accelerated[7] . In Germany, industrialization slowly took over in an already-fragmented feudal system, yet it was in the Bismarck era that industrialization witnessed substantial development, which meant that Germany was relatively late. The same applies to Japan where the state was the founder of industrial corporations that were later privatized. By that time, which also saw the peak of imperialism, capitalism had started becoming the dominant global model[8] . In addition to the role the state played in the shift towards industrialization, it was also easy at the time for industry to move from one country to another for a number of reasons such as the low cost of industry, the medium size of projects[9] , and the basic technology that could be easily emulated[10] . Industry was also suitable for non-specialized labourers, thus traditional craftsmen were able to be involved in the new system[11].

The emergence of industrialization in England is largely attributed to a growing population that necessitated the mass production of textile, which then became the first field to be industrialized. This was followed by mining industries[12] . Industrialization first depend-

(6) See Imperialism and Economic Development in Developing Countries [Arabic]. Beirut: Dar Ibn Khaldoun, 1980. P. 16.

(7) Paul Bairoch. Le Tiers-Monde dans l'impasse.

(8) Ibid.

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) Ibid.

(12) Ibid.

integral part of development. Following years of undermining industrialization in the Arab region, marginalizing industries that flourished at the time of nationalist governments, and the dominance of the neoliberal system, establishing an economy in which industry becomes an integral is quite a challenge. There is, however, a difference between tackling the revival of industrialization, which is quite a broad concept, and alternative industry, which is more about practicalities and setting a realistic plan that can be implemented on the ground[5] . It is always possible to propose solutions that are theoretically ideal, but far from practical simply because the present conditions do not allow their implementation. For example, dealing with technical details of an alternative industry is not realistic unless there is a regime change in which the class that comes to power prioritizes industrialization because it serves its interests as well as the interests of the people. In this case, a number of priorities have to be decided in order to start the practical steps towards industrialization. For example, should the priority be given to heavy or light industries? To the manufacturing of cars, trains and the like or basic commodities for daily consumption? To goods that replace imported ones or goods for export? To industries related to agriculture or linked to the manufacturing of weapons? Setting priorities depends on a number of factors, on top of which are the availability of raw materials, human resources, scientific expertise, and the ability to regulate the local market vis-à-vis global capitalism. While these factors are necessary upon designing a detailed practical plan based on available data, yet this is not the stage with which this paper is concerned. That is why the approach here will be rather general in the sense that it will deal with the broad steps to be taken towards industrialization.

The emergence and expansion of industrialization:

Capitalism started with the emergence of industrialization in the late 18th century in England where the shift from agriculture to industry took place.

(5) Fouad Morsi. Backwardness and Development: A Study in Economic Development [Arabic]. Dar al-Mustaqbal al-Arabi, 1982, p.7.

Introduction:

It has become obvious throughout the years social justice is not possible under a capitalist system. The same applies to responding to the basic demands put forward by the Arab revolutions[1] . It is also clear that through systematic exploitation of the peripheries, capitalism contributes to making the domestic conditions of each of those countries unfit for the implementation of the principles of social justice[2]. Based on this, the concept of an economic and political alternative in the broad sense of the word was proposed[3] . Initially, the focus was on a class-oriented alternative, which meant that it is basically proposed by an anti-capitalist class. The alternative also involved a bigger role by the state as far as economic development is concerned, which is not the case under the capitalist system where the state does not prioritize the interests of the people.[4] The role of the state has to be determined in the light of a number of actual experiences, some of which failed and others achieved the required development yet were stalled later. In fact, the region does have a long history of failures and mistakes that can be learnt from.

This paper will focus on industry as a core foundation of an alternative economy and an

(1) This issue was previously tackled in detail by a group of researchers in a conference held in Cairo on May 18-19, 2014 and published by the Arab Forum of Alternative and the Rosa Luxemburg Foundation in a volume entitled Social Justice: Concept and Policies after Arab Revolutions: http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=445

(2) This issue was previously tackled in detail by a group of researchers in a volume entitled Social Justice in the Arab Region between Street Politics and Political Paths published by the Arab Forum for Alternatives. The researcher published a paper in this volume entitled "Capitalism and Social Justice" (pp. 49-67): http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=504

(3) The researcher attempted to present a broad concept of alternative economy in a paper entitled "Social Justice and Alternative Economy" published by the Arab Forum for Alternatives in a volume entitled Alternative Economy in the Arab World: Concept and Issues (pp. 13-39): http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=553

(4) See Salama Keileh's "Capitalism and Social Justice."

«Alternative Economy Series»

Industry as a core foundation of an alternative economy

Salama Keileh

About the Writer:

leftist writer and thinker, holds a BA in Political Science from the University of Baghdad. He has been published in several Arab newspapers and magazines such as the Lebanese al-Tariq, al-Nahj, Dirasat Arabiya, al-Wihda, and the Egyptian al-Shorouk. He has also published many research papers, books and studies on revolutions and the complexity of organization, the relation of heritage with the present and the future, ideology, nation and Arab nationalism.

This publication is an outcome of a seminar, non-periodical and sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany". The content of this publication is the sole responsibility of the author and does not necessarily reflect a position of AFA or RLS.

Publishers:
Arab Forum for Alternatives and
Rosa Luxemburg Foundation

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

Main Researcher of the project:
Mohamed El Agati
Translation:
Sonia Farid
Project Coordinator:
Shimaa ElSharkawy

To follow the papers of this series and other materials on Social justice, you can subscribe to the website:
«Social Justice Portal»
www.socialjusticeportal.org

Registration No.: 23043/ 2017 | ISBN: 978 - 977 - 6507 - 31 - 9

Publishing & Distribution

دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع
© دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع
١١٨ شارع محيي الدين أبوالعز، المهندسين، الجيزة، مصر
موبايل: ٠١١٢٩٥٥٥٨٣ (٢+)
E-mail: info@darbadael.com
www.darbadael.com
Facebook: \dar.badael

Industry as a core foundation of an alternative economy

Salama Keileh

Alternative Economy Series

Industry as a core foundation of an alternative economy

Salama Keileh

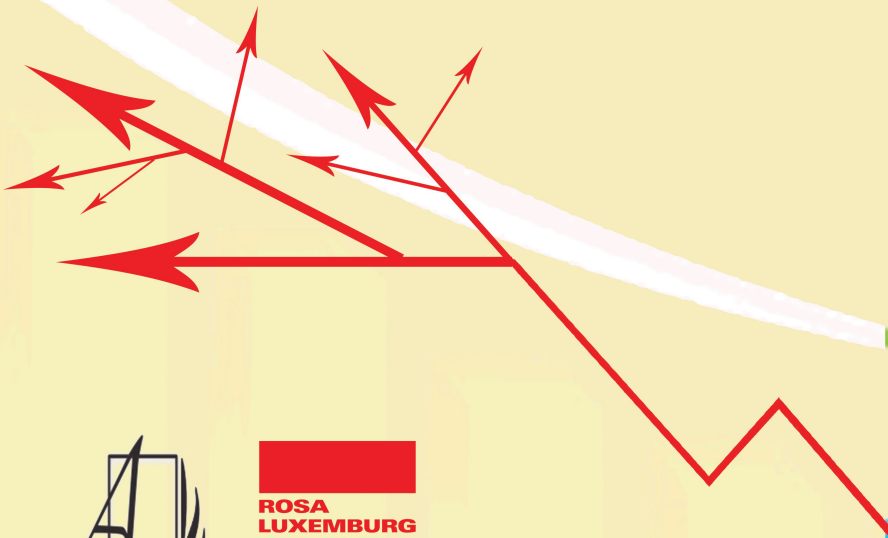

AFA

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office